

**يحظر النشر حتى: 06:15 ص (بتوقيت القاهرة) / 04:15 ص (بالتوقيت العالمي)، 5 فبراير 2017**

## مؤشر مدراء المشتريات TM الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في مصر

### مؤشر مدراء المشتريات يظل في منطقة الانكماش خلال شهر يناير

القاهرة، 5 فبراير، 2017: بدأ القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر عام 2017 بنفس الطريق التي أنهى بها عام 2016، حيث تدهورت الظروف الاقتصادية مرة أخرى. وكان السبب وراء هذا التدهور هو استمرار انخفاض الإنتاج والطلبات الجديدة. أما على صعيد الأسعار، فقد أدى ارتفاع ضغوط التكلفة إلى قيام الشركات بزيادة متوسط أسعار البيع بأعلى معدل في تاريخ الدراسة حتى اليوم. في الوقت ذاته كانت الشركات مترددة في ضمّ موظفين جدد، والجدير بالذكر أن انخفاض عدد الموظفين للشهر العشرين على التوالي.

تحتوي هذه الدراسة التي يرعاها بنك الإمارات دبي الوطني، والمُعَدّة من جانب شركة أبحاث "IHS Markit"، على بيانات أصلية جمّعت من دراسة شهرية للظروف التجارية في القطاع الخاص المصري.

وفي إطار تعليقه على نتائج مؤشر PMI الخاص بمصر الصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني ، قال جان بول بيجات، باحث اقتصادي أول في بنك الإمارات دبي الوطني:

"في تعليقه على مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي التابع لبنك الإمارات دبي الوطني في مصر، قال جان بول بيجات، باحث اقتصادي أول في بنك الإمارات دبي الوطني: "لا توفر نتائج تقرير مؤشر مدراء المشتريات في شهر يناير دليلاً ملموساً على انتعاش الاقتصاد في بداية العام 2017، إلا أنه من المشجع للغاية أن نرى 'مؤشر الإنتاج المستقبلي' الجديد التابع لمؤشر مدراء المشتريات الرئيسي يظهر تنامي تفاعل الشركات بتطورات المشهد الاقتصادي على إثر تخفيض قيمة الجنيه المصري في شهر نوفمبر الماضي."

#### النتائج الأساسية

- تراجع حاد في الإنتاج والطلبات الجديدة
- ضعف سعر صرف العملة يؤدي إلى ارتفاع أعباء التكلفة
- تضخم أسعار المنتجات بمعدل قياسي

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI) الخاص بمصر الصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني - المعدّل موسميًا - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - انخفاضاً عن المستوى المحايد 50.0 نقطة للشهر السادس عشر على التوالي. ورغم ارتفاع القراءة الأخيرة من 42.8 نقطة في شهر ديسمبر إلى 43.3 نقطة في بداية 2017، إلا أن القراءة الأخيرة كانت متسقة مع التدهور الحاد في الأوضاع التجارية.

وجاءت قراءة مؤشر PMI هي الأدنى من 50.0 نقطة لتعكس بالأساس تراجع الإنتاج والأعمال الجديدة خلال شهر يناير. حيث هبط كلاهما في نفس الوقت للشهر السادس عشر على التوالي. وأشارت الأدلة المنقولة إلى تضخم عام بالسوق وإلى استمرار تدهور الظروف الاقتصادية. من العوامل الأخرى التي أدت إلى تراجع إجمالي الأعمال الجديدة هي الانكماش الملحوظ في أعمال التصدير الجديدة، وهو أمر قيل أنه حدث بسبب مخاوف أمنية على مستوى الأسواق الكبرى في الشرق الأوسط.

في الوقت ذاته، أظهرت البيانات أن زيادة حادة في أسعار المنتجات والخدمات ساهمت في تدهور إنتاج القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر، مع وصول التضخم إلى مستوى قياسي مرتفع. وعكست الضغوط التصاعدية على أسعار البيع ارتفاع تكاليف المشتريات، حيث أشار حوالي 76% من الشركات التي شملتها الدراسة إلى وجود زيادة في شهر يناير. ووفقاً للأدلة المنقولة، فقد كان ضعف العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي عاملاً أساسياً وراء الزيادة الأخرى الحادة في تكاليف الإنتاج، رغم أن بعض الشركات أيضاً ذكرت ارتفاع تكاليف الوقود. علاوة على ذلك، فقد ارتفع متوسط الرواتب تماشياً مع ارتفاع تكاليف المعيشة.

واستجابة لتراجع طلبات الإنتاج، قامت شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر بتخفيض أعداد موظفيها في شهر يناير، ليكون بذلك الشهر العشرين على التوالي الذي يشهد فقداناً للوظائف. وكان معدل فقدان الوظائف من بين أقوى المعدلات في تاريخ الدراسة حتى الآن. كما أفادت التقارير بأن الموظفين تركوا وظائفهم إما بحثاً عن فرص عمل أفضل أو للتقاعد.

في الوقت ذاته، أدى العجز في المواد الخام الناتج عن ارتفاع الأسعار إلى تقليل الشركات لنشاطها الشرائي، وهو الأمر الذي أدى بدوره إلى انخفاض شهري آخر في مخزون مستلزمات الإنتاج.

شهد حجم الأعمال غير المنجزة زيادة في بداية العام، ولو بشكل هامشي. وجاء ذلك بعد أن شهد شهر ديسمبر عدم تغيير في حجم الأعمال غير المنجزة.

وأخيراً، تدهور متوسط أداء الموردين بوتيرة حادة في شهر يناير في ظل تقارير تفيد بنقص المواد الخام.

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر مدراء المشتريات المقبل لمصر في 5 مارس 2017 الساعة 06:15 (بتوقيت القاهرة) / 04:15  
(بالتوقيت العالمي)

**للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:**

ابراهيم سويدان  
نائب رئيس أول  
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة  
بنك الإمارات دبي الوطني  
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937  
البريد الإلكتروني: ibrahims@emiratesnbd.com

جان بول بيجات  
باحث إقتصادي أول بنك الإمارات دبي الوطني  
هاتف: +971 42307807  
بريد إلكتروني: JeanP@emiratesnbd.com

تميم القنطار  
أصداء بيرسون-مارستيلر  
دبي، الإمارات العربية المتحدة  
هاتف: +971 4507600 4  
بريد إلكتروني: Tameem.Alkintar@bm.com

أشنا دوديا  
خبير اقتصادي  
IHS Markit  
هاتف: +44-1491-461003  
بريد إلكتروني: Aashna.Dodhia@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز  
اتصالات الشركة  
IHS Markit  
هاتف: +44-207-260-2234  
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

**ملاحظات للمحررين**

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI<sup>TM</sup>) الخاص بمصر والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها لمسئولي المشتريات التنفيذيين في أكثر من 450 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقاها بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد مصر غير المنتج للنفط، بما في ذلك التصنيع والخدمات والإنشاءات والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. كما يعرض "التقرير" لكل مؤشر من المؤشرات النسبية المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوأ الإجابات، ومؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة".

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI<sup>TM</sup>) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتراة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 إلى الانخفاض. لا تقوم مجموعة Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من آن لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

**نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني**

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 31 ديسمبر 2016 بلغ مجموع أصول المجموعة 448 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 122 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 219 فرعاً إضافة إلى 1012 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنّف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100"، الذي تعدّه "ذا فايننشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة. وقد قامت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" بترقية تصنيف الودائع طويلة الأجل لبنك الإمارات دبي الوطني إلى (A3) وتقييمه الائتماني الأساسي إلى (ba1). وإلى جانب امتلاك البنك لمستوى عال من التمويل والسيولة، يعكس هذا التقييم مدى التحسن الذي طرأ على أداء البنك ومدى الصلابة التي اكتسبها.



وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والمملكة المتحدة ولديها مكاتب تمثيلية في الهند والصين وإندونيسيا. وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والائتماء في دولة الإمارات العربية المتحدة كما أنها تقوم بدعم مختلف المؤسسات التعليمية والبيئية والثقافية والخيرية والمجتمعية.

للمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: [www.emiratesnbd.com](http://www.emiratesnbd.com)

### نبذة عن مجموعة IHS Markit ([www.ihsmarket.com](http://www.ihsmarket.com))

تُعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة واثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات ولحكومات رئيسية، وتضم هذه القائمة 85 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً. يقع المقر الرئيسي لمجموعة IHS Markit في لندن وهي ملتزمة بتحقيق النمو المربح المستدام.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكيها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2017. جميع الحقوق محفوظة.

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI<sup>TM</sup> الخاص بجمهورية مصر العربية والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني لمجموعة IHS Markit أو بترخيص منها ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' Index<sup>TM</sup> و PMI<sup>TM</sup> إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة IHS Markit علامة تجارية مسجلة باسم IHS Markit Limited.

إذا كنت تفضل عدم تلقي إصدارات إخبارية من IHS Markit، فيرجى مراسلة [joanna.vickers@ihsmarket.com](mailto:joanna.vickers@ihsmarket.com). لقراءة سياسة الخصوصية الخاصة بنا، انقر هنا.